

واقع التعليم المحاسبي ومدى استجابته لمتطلبات مهنة المحاسبة في الجزائر

د. هوارية مبسوط، د. عمار درويش

معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المركز الجامعي بلحاج بوشعيب - عين تموشنت

Abstract:

The aim of this research is to identify the importance of accounting education in providing professional accountants able to enter the world of jobs efficiently, which would enable them to confront the changes and the challenges of rapid change in the business environment and addressing the exceptional issues, and perhaps university education is the cornerstone to fulfill the requirements of the job market during the formation of the students and the opening of specialties concerned with the training and qualification in the various branches of accounting and financial sciences.

Through this research we have found that there is a necessity to reconsider the accounting education programs in Algeria and the development of its contents to

المخلص:

يهدف هذا البحث إلى تبيان أهمية مؤسسات التعليم المحاسبي في توفير محاسبين مهنيين قادرين على ولوج عالم الشغل بكفاءات تمكنهم من مواجهة تحديات التغيير السريع في بيئة الأعمال ومعالجة المشكلات الاستثنائية، ولعل التعليم الجامعي يعتبر الركن الأساسي للوفاء بمتطلبات سوق العمل، وذلك من خلال تكوين الطلاب وفتح التخصصات التي تعنى بالتكوين والتأهيل في مختلف فروع العلوم المحاسبية والمالية.

فمن خلال هذا البحث تبين لنا أن هناك ضرورة لإعادة النظر في برامج التعليم المحاسبي في الجزائر، وتطوير مضامينه لتتوافق وتوصيات الإتحاد الدولي للتعليم المحاسبي، وتوسيع ثقافة التعليم المحاسبي بإنشاء تخصصات جديد، ومراكز ومعاهد تعليم حديثة تعنى بالتكوين المحاسبي، بالإضافة إلى تيسير دخول عالم مهنة المحاسبة بإصدار قوانين واضحة تنظم المهنة وتفعيل تطبيقها.

الكلمات المفتاحية: التعليم المحاسبي، النظام

correspond to the recommendations of the International Union of Accounting Education, and expanding the culture of accounting education by creating a new specialties, centers and institutes of modern education concerned with accounting as well as to facilitate the entry to the world of the accounting profession by issuing clear laws regulating the profession and activate its application.

Key words: Accounting education, financial accounting system, the Council of the International Accounting Education Standards, the accounting profession.

المحاسبي المالي، مجلس معايير التعليم المحاسبي
الدولي، مهنة المحاسبة

مقدمة:

لقد أوجبت ظاهرة عولمة الأسواق المالية على معظم دول العالم ضرورة توحيد نظمها المحاسبية قصد زيادة شفافية وموثوقية المعلومات الناتجة عن القوائم المالية المعدة في ظل هذه النظم، وحماية المستثمرين الأجانب وتسهيل قراءتهم للكشوف المالية، بحيث بات تنقل المستثمرين بين مختلف الدول السمة الأساسية والمظهر البارز من مظاهر العولمة، وكذا المساهمة في تسهيل عملية التعاون الدولي لمحاربة الجريمة المالية.

ولكون المحاسبة نظام معلومات ووسيلة اتصال جد مهمة يهتم بجودة ونوعية المعلومات الناتجة عنها كل الأطراف على غرار المؤسسات من مستثمرين، بنوك، سوق المال، إدارة الضرائب... كان لا بد من توحيد عرضها في شكل قوائم متوافقة حتى تسهل قراءتها ومقارنتها مع بعضها البعض رغم إعدادها في دول مختلفة.

من هذا المنطلق كان لزاما على مكاتب الخبرة المحاسبية الدولية بدل مجهودات لتنميط وتوحيد الإطار التصوري والممارسة المحاسبية للحد من الاختلاف والتضارب بين النظم المحاسبية المنتشرة في مختلف دول العالم، وقد تمخض عن هذه المحاولات إنشاء اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية *IASC* -فهي عبارة عن منظمة خاصة غير حكومية وغير هادفة للربح- والتي قامت بإعداد المعيار المحاسبي الدولي *IAS* والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية *IFRS* وتتولى عملية تحديثها ونشرها، وقد حظيت هذه المعايير بالقبول العام والإجماع الدولي لكونها تهتم بدراسة مختلف الأسس والقواعد المحاسبية المطبقة في معظم دول العالم.

من هنا كان لزاما على كل دول العالم الإهتمام بجودة التعليم المحاسبي، وإنشاء له مدارس ومعاهد وجامعات تعنى تقديم برامج ومحتويات تتوافق والمعايير الدولية للمحاسبة بغية الوصول إلى توافق وتوحيد محاسبي دولي.

كما لا يخفى علينا أن النظام المحاسبي المالي المطبق بالجزائر يتخذ من معايير المحاسبة الدولية مرجعيته التصورية والتطبيقية كشكل من أشكال محاولة التوحيد المحاسبي المتوافق مع النظم الدولية للمحاسبة، بحيث جاء الإهتمام بمعايير المحاسبة الدولية نتيجة ظهور بعض نقائص المخطط الوطني المحاسبي وعجزه عن مسايرة التطورات الإقتصادية التي تفرضها العولمة، لينص القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 على ضرورة التحول إلى النظام المحاسبي المالي، ويتبعه بعد ذلك صدور المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008 المتضمن تحديد وشرح كيفية تطبيق أحكام القانون السابق الذكر، ثم القرارين 71 و72 المؤرخين في 26 جويلية 2008، واخيرا المرسوم التنفيذي رقم 09-110 المؤرخ في 07 افريل 2009 المتعلق بشروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي، بحيث أصبح لزاما على المؤسسات الجزائرية تطبيق أحكام النظام المحاسبي المالي ابتداء من 01 جانفي 2010.

في ظل هذه الإصلاحات القانونية المتتالية التي مست المنظومة المحاسبية في الجزائر يتبادر إلينا التساؤل التالي: ما هو واقع التعليم المحاسبي بالجامعات والمدارس والمعاهد المتخصصة في الجزائر؟ وما مدى توافقه مع متطلبات سوق العمل؟

ولهذا إرتئينا أن تكون ورقتنا البحثية متضمنة المحاور التالية:

- عرض الإطار التصوري والقانوني للنظام المحاسبي في الجزائر.

- التعليم المحاسبي ومضامينه.
- التعليم المحاسبي في الجزائر.

أولاً: الإطار التصوري والتشريعي للنظام المحاسبي في الجزائر

هدفت المحاسبة الدولية لتطوير الفكر المحاسبي من النطاق المحلي أو الإقليمي إلى النطاق الدولي، وذلك كمبادرة لحل المشاكل المحاسبية المطروحة على المستوى الدولي بإصدار معايير محاسبية موحدة ومقبولة على المستوى الدولي، وذلك من أجل إحكام الممارسات المحاسبية وتحقيق التوافق المحاسبي الدولي.

إن النظام المحاسبي المالي في الجزائر مستمد من المعايير الدولية (*IAS/IFRS*)، بحيث تعتبر مرجعيته التصورية، وقد تقرر ضرورة الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى تطبيق أحكام النظام المحاسبي المالي الجديد ابتداء من 01 جانفي 2010.

أسباب تعديل المخطط الوطني المحاسبي وضرورة الانتقال للنظام المحاسبي المالي

يهد النظام المحاسبي المالي الجديد إلى وضع أداة تتكيف مع البيئة الجديدة التي تولدت من خلال الإصلاحات الإقتصادية والتي بدأت مع الإرتباطات الجديدة للجزائر، وبشكل خاص الدخول في شراكة مع الإتحاد الأوروبي وتقديم المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة، بالإضافة إلى ذلك فهي تسعى لتلبية حاجات المستخدمين الجدد للمعلومات المحاسبية والمالية حول الإقتصاد الجزائري وخاصة المستثمرين الوطنيين والدوليين، هذين الأخيرين قد مارسا ضغطا إقتصاديا على السلطة العمومية لتعجيل عملية إصلاح المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975، بحيث نجد العديد من الشركات الدولية العاملة في قطاع المحروقات؛ رغم العقود المبرمة بينها وبين شركة سونطراك على إستعمال المخطط المحاسبي في المعالجة المحاسبية؛ إلا أننا في الواقع العملي تستعمل هذه الشركات محاسبة خاصة بها وفي نهاية كل دورة مالية تقوم بإعداد مقارنة بين حساباتها وحسابات المخطط المحاسبي الوطني وإرسالها إلى مجمع سونطراك².

¹ - collection de gestion ، النظام المحاسبي المالي ، éditions pages bleues، ص.6، 2008 .

² - شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، مكتبة الشركة الجزائرية- بوداود،

الجزائر، 2008 ، ص.13.

فالمخطط المحاسبي الوطني الصادر سنة 1975 يعتبر دليلا لمنظومة الحسابات في الجزائر يلي احتياجات الإقتصاد الإشتراكي وخصائصه. لم يتغير هذا المخطط رغم التحولات التي عرفتها الجزائر خاصة إنتقالها إلى نظام إقتصاد السوق بفتح المجال للإستثمار الأجنبي و الوطني من خلال تحرير الأسواق و حوصصة المؤسسات العمومية و إجراء إصلاحات على النظامين البنكي و الضريبي، فأصبح هذا المخطط لا يتماشى مع هذه المستجدات رغم المحاولات المتكررة لتحسينه.

إن نظام إقتصاد السوق يتطلب توفير أدوات معيارية محاسبية لقياس فرص نمو مردودية المؤسسة، درجة ملاءمتها وقدرتها على توزيع أرباح؛ ومن ثم تحسين فعالية إتخاذ القرارات. وهذا ما لا تتوفر عليه القوائم المالية الختامية حسب المخطط المحاسبي الوطني 1975، التي تعطي الأولوية للإستجابة لإهتمامات المصالح الضريبية، وتوفير معلومات لإعداد الحسابات الوطنية، مثل: القيمة المضافة، تكوين رأس المال الثابت، الإستثمارات الإنتاجية وغير الإنتاجية. في حين نجد أن احتياجات المقرضين والمستثمرين للمعلومات المالية لا تلبها هذه القوائم، رغم أنهم يتحملون مخاطر وهم في حاجة إلى تخفيضها إلى أدنى مستوى ممكن .

تحديات تطبيق النظام المحاسبي الجزائري الجديد:

إن تبني الجزائر للنظام المحاسبي الصادر في القانون 07-11 بتاريخ 25 نوفمبر 2007 يعتبر خطوة مهمة كبيرة لتوفيق الممارسات المحاسبية في الجزائر مع توجهات معايير المحاسبية الدولية، غير أن هذه الخطوة غير كافية وقد لا تكون لها آثار إيجابية كبيرة، وذلك لعدة أسباب ، نذكر منها:
ضعف إستعداد الكثير من المؤسسات الجزائرية لتطبيق هذا النظام: فلا زالت أنظمة المعلومات غير فعالة والموارد البشرية غير مهياة وغير مؤهلة لتطبيق هذا النظام المستمد أساسا من معايير المحاسبة الدولية. وفي إعتقادنا، يعود هذا إلى غياب الوعي المحاسبي في الكثير من المؤسسات الجزائرية.

غياب سوق مالي في الجزائر يتميز بالكفاءة: التطوير المحاسبي الدولي كان نتيجة لعودة الأسواق المالية، التي تتميز بالكفاءة، مما يجعل تقييم الأسهم والسندات ومشتقاتها وفقا لطريقة القيمة العادلة ممكنا. وهو ما لا يتحقق في حالة بورصة الجزائر. الأمر الذي يؤكد ضرورة ربط إعتقاد النظام المحاسبي الجديد بإجراء إصلاح جاد وعميق على النظام المالي للجزائر.

عدم ترابط تبني النظام المحاسبي الجديد بإجراء تعديلات على القانون التجاري من جهة و النظام الضريبي من جهة أخرى: فإذا أخذنا كمثال على ذلك تسجيل قرض الإيجاري في الأصول وإدراج

الإهتلاكات المتعلقة بالأصل المستأجر ضمن أعباء الدورة كما نص عليه هذا النظام، فإن القانون الضريبي الحالي يسمح للمؤسسات بإدراج الإهتلاكات التي تعود لأصول تملكها المؤسسة فقط. كما أن القانون التجاري الحالي ينص على تصفية المؤسسة إذا فقدت 75% من رأس مالها الإجتماعي غير أن النظام المحاسبي الجديد يعتبره عنصرا هامشيا، فهو عبارة عن الفرق بين الأصول والخصوم وهذا الفرق يتغير من وقت لآخر، فالأهم أن لا تقع المؤسسة في خطر العجز عن التسديد وبإمكانها مزاوله نشاطها بشكل عادي ولو استهلك رأس مالها الاجتماعي.

صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة المادية: إن تحديد هذه القيمة يتم في ظل المنافسة العادية وحياسة البائع والمشتري على المعلومات الكافية، وهذا ما لا يتطابق مع حال بعض أسواق الأصول الثابتة المادية في الجزائر مثل سوق العقارات الذي يعمل في ظل منافسة إحتكارية يتحكم البائعون للعقارات في قيمتها السوقية.

غياب نظام معلومات للإقتصادي الوطني يتميز بالمصداقية والشمولية: فالتقييم وفق القيمة العادلة يحتاج إلى توفر معلومات كافية عن الأسعار الحالية للأصول الثابتة والمتداولة، في الوقت الذي نسجل فيه تضاربا في المعلومات المنشورة حول الإقتصاد الجزائري من قبل الهيئات الرسمية، فضلا عن قلتها.

بطء في تطوير مضامين التعليم المحاسبي في الجامعات ومراكز التكوين : فمازالت المقررات المحاسبية لم تتغير وطرق التدريس يغلب عليها تعليم المحاسبة على طريقة القواعد و التي تقوي الإستذكار على حساب الإبداع، وهذا راجع أساسا غياب الوعي المحاسبي و شيوع النظرة الضيقة إلى المحاسبة على أنها تقنية وليست علما قائما بذاته¹.

الإطار التشريعي المنظم لمهنة المحاسبة في الجزائر

في ظل التحديات الميدانية السالفة الذكر صدر العديد من القوانين والتشريعات كمحاولة لإصلاح المهنة المحاسبية والممارسات المتعلقة بها منها:

القانون رقم 10-01 المؤرخ في 16 رجب عام 1431 هـ الموافق ل 29 يونيو 2010 المتعلق بمهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد: يتضمن هذا القانون إعادة تنظيم مهنة

¹ - <http://www.startimes.com/?t=23219171>

المحاسبة في الجزائر، بحيث تم حل المصنف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين والتي كانت تمثل الهيئة الوحيدة التي لها الحق في إجازة وإعتماد المحاسبين، وتشكلت ثلاث منظمات مهنية تمثلت في المصنف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات، والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين بحيث تتمتع كل هيئة منها بالشخصية المعنوية المستقلة.

فقد حاولت وزارة المالية إسترجاع بعض الصلاحيات التي كانت قد تخلت عليها في زمن مضى منها:

- منح الإعتماد لممارسة مهنة المحاسبة من صلاحيات وزير المالية.
- مراقبة النوعية المهنية والتقنية لأعمال الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين تحول إلى وزير المالية¹.

كما صدرت العديد من النصوص القانونية المنضمة للمهنة منها:

المرسوم التنفيذي رقم 11-25 المؤرخ في 27 جانفي 2011 المحدد لتشكيلة المجلس الوطني للخبراء المحاسبين وصلاحياته وقواعد سيره.

المرسوم التنفيذي رقم 11-26 المؤرخ في 27 جانفي 2011 والذي يحدد تشكيلة المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وصلاحياته وقواعد سيره.

المرسوم التنفيذي رقم 11-27 المؤرخ في 27 جانفي 2011 المحدد لتشكيلة المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وصلاحياته وقواعد سيره.

المرسوم التنفيذي رقم 11-28 المؤرخ في 27 جانفي 2011 المتضمن تشكيلة اللجنة الخاصة المكلفة بتنظيم إنتخابات المجالس الوطنية للمصنف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وصلاحياتها.

المرسوم التنفيذي رقم 11-29 المؤرخ في 27 جانفي 2011 المتضمن تحديد رتبة ممثلي الوزير المكلف بالمالية لدى المجالس الوطنية للمصنف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وصلاحياتهم.

¹ - مدني بن بلغيث، فريد عوينات، الإصلاح المحاسبي في الجزائر -دراسة تحليلية تقييمية، ص.7.

المرسوم التنفيذي رقم 11-30 المؤرخ في 27 جانفي 2011 المتعلق بتحديد شروط وكيفيات الإعتماد لممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.
المرسوم التنفيذي رقم 11-31 المؤرخ في 27 جانفي 2011 المتضمن الشروط والمعايير الخاصة بمكاتب الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.
المرسوم التنفيذي رقم 11-32 المؤرخ في 27 جانفي 2011 الخاص بتحديد كيفيات تعيين محافظي الحسابات على أساس دفتر الشروط¹.

ثانيا: التعليم المحاسبي ومتطلبات نجاحه

بحكم المنصب المهم الذي يشغله المحاسب بالمؤسسة يفترض منه اكتساب مهارات ومعرفة عالية بالعديد من المجالات، الإقتصادية والقانونية والتسيرية، وحتى برامج الإعلام الآلي إضافة للتقنية المتعلقة بعلم المحاسبة، وذلك حتى يتسلح بكامل الكفاءات والمهارات التي يمكن أن يواجه بها عالم الأعمال المتسم بالتغير المستمر.

1- ماهية التعليم المحاسبي:

لابد من التأكيد إلى أن حاجة المجتمع إلى علم المحاسبة حاجة ملحة كبقية العلوم الأخرى لأنه يتربط بشتى مجالات الحياة، وينظم الكثير من علاقات الأفراد لذا ينبغي أن يلي له الإهتمام اللازم لتدارك نقائصه.

"فالمحاسبة هي فن يعتمد على استخدام القدرات الذاتية للمحاسبين في الحكم على الكثير من الأحداث الاقتصادية والمالية التي تواجه العمل المحاسبي، كما أنّ علم ضمن العلوم الاجتماعية يمتاز بمعرفة مصنفة لها ما² العلمية التي أمكن الوصول إليها عن طريق الدراسة والخبرة معاً عبر مراحل مختلفة من الزمن، وكذلك فهي مهنة منظمة تمارس في الحياة العملية وفق خصوصية تتصف بها وتجعلها بارزة بين المهن الأخرى التي يحتاجها المجتمع بصورة دائمة ومستمرة. وفي سبيل الوفاء باحتياجات المجتمع من المحاسبة كان لابد من الاهتمام بعملية التعليم المحاسبي التي يمكن من خلالها تهيئة الكوادر الأكاديمية والمهنية القادرة على سد احتياجات الطلب المتزايد على المحاسبة والناشئ عن التطورات العديدة التي تحدث بصورة مستمرة.

¹ - العدد 07 من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ 28 صفر عام 1432 هـ الموافق ل 02 فبراير سنة 2011.

وتقع مسؤولية إعداد محاسبين مؤهلين بالمهارات المهنية على عاتق عدة جهات، تأتي مؤسسات التعليم العالي في مقدمتها وذلك من خلال وضعها وتبنيها ومواكبتها لأساليب التعليم التي تركز على إكساب المتعلم القدرات والمهارات المهنية والتي دعت المنظمات المهنية وأبرزها الاتحاد الدولي للمحاسبين، وبما يعني أنه يجب العمل على تأهيل الطلبة والمتدربين المتخصصين بالعمل المحاسبي بما يضمن استفادتهم من دراستهم عند ممارستهم عملهم في ما بعد في ظل الحاجة المتزايدة إلى استخدام تقنيات المعلومات في العمل الوظيفي¹.

لذا يمكن القول أن التعليم المحاسبي هو تلك العملية التي من خلالها نؤهل الأفراد ليصبحوا قادرين على ممارسة العمل المحاسبي بكفاءة ومهارة مهنية، ويتمتعون بقدرات كافية لاستخدام تقنيات المعلومات في المجال المحاسبي.

2- أساليب التعليم المحاسبي.

بالنسبة لأدوات التعليم المحاسبي وأساليبه هناك تباين كبير بين دول العالم في الأسلوب الأمثل، إلا أنه قد أوصى الإتحاد الدولي للمحاسبين في مقدمة معاييرها التعليمية على ضرورة تدريب المعلمين، وتشجيعهم على استخدام أساليب تدريس التعلم المركزي (*Learner-centered teaching methods*)، والتي تقع في أحد عشر أسلوبا، كما يلي:

- 1) استخدام دراسات الحالة، وعروض العمل، وغيرهما من الوسائل التي تحاكي مواقف العمل
- 2) العمل في مجموعات.
- 3) تكييف الأساليب والمواد التعليمية، لمواكبة التغير المستمر في بيئة العمل التي يعمل بها المحاسبون المهنيون.
- 4) وضع المناهج التي تحث على التعلم الذاتي، وبالتالي فإن الطلاب سيتعلمون كيف يعلمون أنفسهم، وسيحملون معهم هذه المهارة إلى ما بعد التخرج.
- 5) تحفيز الطلاب للمشاركة بفعالية في العملية التعليمية.
- 6) استخدام أساليب القياس والتقويم التي تعكس التغير في المعرفة والمهارات والقيم والأخلاق والسلوك المهني المطلوب للمحاسبين المهنيين.

¹ - زياد هاشم السقا، خليل إبراهيم الحمدان، دور التعليم الإلكتروني في زيادة كفاءة وفعالية التعليم المحاسبي، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد2، 2012، ص.ص.48-49.

(7) دمج المعرفة والمهارات والقيم والأخلاق والسلوك المهني، ضمن المواضيع والفروع الدراسية، وذلك لعرض الجوانب المتعددة للمتطلبات المهنية والنموذج المثالي في المواقف المعقدة.
(8) التعريف بالمشاكل القائمة، وسبل حلها، الأمر الذي يشجع التعرف على المعلومات الملائمة، ووضع التقديرات المنطقية، والتوصل إلى استنتاجات واضحة.
(9) اكتشاف النتائج البحثية.

(10) تحفيز الطلاب لتطوير شكوكهم وآرائهم المهنية.

(11) استخدام التكنولوجيا، والتعليم الإلكتروني في عملية التعليم المحاسبي¹.

ومن خلال ما تقدم يلاحظ أن التعليم المحاسبي يتكون من شقين أساسيين هما:

- التعليم المحاسبي الأكاديمي: الذي يتعلق بالجانب النظري الذي يجب أن يلم به المتعلم كي يعتمد عليه في التطبيق العملي.

- التعليم المحاسبي المهني: الذي يتعلق بالجانب التطبيقي الذي يؤهل المتعلم لممارسة مهنة المحاسبة².
ولعل أفضل أساليب التعليم المحاسبي هو الدمج بين الجانب النظري والتدريب الميداني، بحيث يتلقى المتعلم كل ما يتعلق بعلم المحاسبة كمادة خام ثم يحاول تطبيق تلك النظريات عمليا، وتحت إشراف مدربيه، بحيث تضلع الجامعات والمعاهد والمدارس العليا بالمهمة الأولى، أما المرحلة الثانية فمن اختصاص مكاتب الخبرة المحاسبية، ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين، أو المؤسسات الإقتصادية وقطاع الأعمال حتى لا يكون الطالب عبارة عن جهاز فقط لحفظ المعلومات ولا يمتلك القدرات والمهارات الكافية لحل الإشكالات التي قد تواجهه ميدانيا.

3- مضامين ومتطلبات التعليم المحاسبي وفقا لتوصيات الإتحاد الدولي للمحاسبين

لقد دعي الإتحاد الدولي للمحاسبين إلى ضرورة تزويد طلبة علم المحاسبة والذين سيكونون محاسبي المستقبل بالجوانب المعرفية التالية:

المعرفة العامة بتقنية المعلومات: وتشمل هذه المعرفة النواحي المتعلقة باستخدام تكنولوجيا المعلومات في منظمات الأعمال، والرقابة الداخلية لنظم الأعمال المعتمدة على الحاسوب،

¹ - رندة عطية بوفارس، التعليم المحاسبي المهني وسبل تطويره، ص.11.

² - زياد هاشم السقا، خليل إبراهيم الحمدان، مرجع سبق ذكره، ص.49.

وتطوير معايير وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات لاستخدام منظمات الأعمال، والإدارة عملية تبني تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها واستخداماتها، وتقييم عمليات الأنظمة المعتمدة على الحاسوب. استخدام المعرفة ومتطلبات المهارة: وتشمل الخبرة في منظمات الأعمال والتطبيقات المحاسبية فيما يتعلق بالقرارات المصيرية المتعلقة بالحصول على تكنولوجيا المعلومات، وفحص وتقييم أنظمة المعلومات وتشغيل وإدارة أنظمة المعلومات والرقابة عليها وحمايتها، إضافة إلى البرمجيات المختلفة المستخدمة في تطبيقات الأعمال من برامج إدارية ومالية وتحليلية وخدمائية. كفاءات مدير أنظمة المعلومات أو مقيمها أو مصممها: وتمثل ادوار المقيم والمدير والمصمم كفاءات متخصصة لمهنة المحاسبة.

تعادل المتطلبات السابقة أربع مواد من المستوى الجامعي، وبموجب دليل التعليم الدولي رقم 11 الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين يتوقع أن تتألف المادة الدراسية الجامعية من 40 ساعة من التدريس، و 80 ساعة إضافية من التحضير للدرس وأداء الواجبات المنزلية والاشترك في أنشطة دراسية ذات صلة¹.

كما أصدر مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي معيار التعليم الدولي المنقح 1 "متطلبات الالتحاق ببرامج تعليم المحاسبة المهنية".

ويهدف معيار التعليم الدولي 1 إلى حماية المصلحة العامة عن طريق وضع متطلبات نزيهة ومتناسبة للالتحاق بالبرامج- تساعد أولئك الأفراد الذين يفكرون بالالتحاق ببرامج تعليم المحاسبة المهنية على اتخاذ قرارات مهنية مناسبة- وضمان أن لا تتم إساءة تمثيل متطلبات الالتحاق ببرامج تعليم المحاسبة المهنية .

يصف معيار التعليم الدولي 1، والذي تم اعتماده أصلا في عام 2004، المبادئ التي يتعين استخدامها عند صياغة والإبلاغ عن متطلبات الالتحاق ببرامج تعليم المحاسبة المهنية. وتغطي المعايير التالية المتطلبات المتعلقة بدخول المهنة:

• معيار التعليم الدولي 2، التطوير المهني الأولي- الكفاءة الفنية؛

¹ - نعيم حسني دهمش، غسان دعاس، عفاف أبوزر، أنظمة وتكنولوجيا المعلومات في التعليم المحاسبي في الجامعات الأردنية-مرحلة البكالوريوس، المؤتمر العلمي الأول لقسم المحاسبة (المحاسبة في عصر المعلوماتية:واقع وتحديات)، أيام 2004/10/13-12، جامعة مؤتة، الأردن، ص.4.

- معيار التعليم الدولي 3، التطوير المهني الأولي-المهارات المهنية؛
- معيار التعليم الدولي 4، التطوير المهني الأولي- القيم والأخلاقيات والسلوكيات المهنية؛
- معيار التعليم الدولي 5، التطوير المهني الأولي- الخبرة العملية؛
- معيار التعليم الدولي 6، التطوير المهني الأولي-تقييم الكفاءة المهنية

بالإضافة إلى ذلك، ينص المعيار المنقح على ما يلي :

- مواصفات متطلبات الالتحاق ببرامج تعليم المحاسبة المهنية؛
- بيان أسس متطلبات الالتحاق؛
- شرط معين يقضي بعدم وجود عوائق زائدة أمام الالتحاق بالبرامج؛
- شرط معين يقضي بإتاحة المعلومات ذات الصلة للجمهور بحيث يمكن للأفراد الذين يفكرون بأن يصبحوا محاسبين مهنيين أن يقيّموا فرصهم في تحقيق ذلك بنجاح¹.

ثالثاً: التعليم المحاسبي في الجزائر

واقع التعليم المحاسبي في الجزائر

لقد حاولت الحكومة الجزائرية الرفع من مستوى التكوين والتعليم المحاسبي من خلال القانون رقم 01-10 المؤرخ في 16 رجب عام 1431 هـ الموافق ل 29 يونيو 2010 المتعلق بمهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد التكفل بتكوين الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات من طرف مؤسسة تعليم مختصة تابعة لوزارة المالية، والتكفل بتكوين المحاسبين المعتمدين من طرف المؤسسات التابعة لوزارة التكوين المهني.

إلا أن هذه الإجراءات تبقى بعيدة عن تلبية احتياجات الواقع الذي يتميز بالعديد من

التحديات منها:

غياب سياسة تكوين حقيقية تعد المحاسب الجزائري للعمل وفق قواعد المهنة بشكل جيد، وكذلك تعده للعمل وفقاً للتطبيقات الدولية المتمثلة في المعايير المحاسبية الدولية ومعايير المراجعة الدولية. عدم فتح مسابقة الالتحاق بالمهنة منذ عدة سنوات على الرغم من العدد القليل والمحدود من الإطارات المتكونة في المجال مقارنة بالطلب على المستوى الوطني¹.

¹ - http://www.ascasociety.org/news.aspx?id=974&group_key=news&lang=ar

مناهج المحاسبة الحالية في أغلب المقررات الدراسية يغلب عليها الجانب النظري أكثر من التطبيقات العملية الميدانية وبالتالي يصعب على الطالب الربط بين الجانب النظري للدراسة مع الجانب العملي. فهذه المقررات تعتبر غير كافية لتزويد الطلاب بمتطلبات سوق العمل من حيث المهارات والخبرات اللازمة.

أساليب التدريس المحاسبي تعتمد على التلقين، وتتمحور حول حشو ذهن الطالب بالمعلومات ولا تنمي التفكير المنطقي والتحليل النقدي لدى الطالب.

لا تتوفر الوسائل التعليمية الحديثة التي تواكب التطورات المعاصرة، وليس هناك برامج تركز على تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال في العملية التعليمية، و الذي يدرس منها حاليا هو موضوع واحد للتعريف بالحاسب الآلي.

قلة الكتب والدوريات والمراجع العلمية بالمكتبة وعدم كفايتها للطلاب، وهي لا تتلاءم وأهداف التعليم المحاسبي بالشكل المطلوب، وعدم الاستفادة من المراجع الأجنبية نظراً لعائق اللغة لدى الطلاب.

نقص فادح في أعداد المكونين وفقا للإجراءات الجديدة، وكذلك صاحبت العملية عدم كفاءة البرامج المعلوماتية الموجودة في السوق في تسيير عملية الانتقال محاسبيا فأضطرب بعض المحاسبين في بعض المؤسسات بالقيام بالعمليات يدويا.

انطلاق عملية الإصلاح المحاسبي في الجزائر في ظل عدم وجود برنامج وزاري واضح لكيفية تدريس الإجراءات الجديدة في الجامعات والمعاهد المختصة بتدريس المحاسبة، فاختلفت بذلك التفسيرات والاجتهادات للعمليات المحاسبية وفق النظام الجديد.

أدى القانون الجديد المنظم للمهنة المحاسبية الجزائرية إلى تجميد الاعتماد وتوقيف الترتيبات التطبيقية للمهنيين وبالتالي خلق فراغ دون إيجاد الآلية المناسبة لملاؤه ومعالجته وفق أسس قانونية تكفل التراضي للجميع.

¹ - مدني بن بلغيث، فريد عوينات، مرجع سبق ذكره، ص.5.

² - عبد المنعم عمر أبو جناح، واقع التعليم المحاسبي في ليبيا ومتطلبات سوق العمل، ص.02.

³ - مدني بن بلغيث، فريد عوينات، مرجع سبق ذكره، ص.ص.9-10.

الاقتراحات لتحسين التعليم المحاسبي في الجزائر

تحسين التعليم لأبد من وضع سياسة واضحة من قبل الدولة والمؤسسات المسؤولة عن التعليم والتكوين المحاسبي متمثلة في الجامعات والمدارس العليا ومعاهد التكوين المتخصصة، وذلك باتخاذ العديد من الإجراءات، منها:

الاستفادة من خدمات أجهزة الإعلام والاتصال: بحيث يمكن لتكنولوجيا التعليم أن تساهم في تنمية المهارات الشخصية مثل مهارة التعلم مدى الحياة، وتنمية المهارات الذاتية ومهارات الاتصال، وذلك كالأتي:

تطوير مهارة التعلم مدى الحياة، من خلال تمكين الطالب من استخدام قواعد البيانات الإلكترونية، ووسائل الاتصال الحديثة، والمكتبات الإلكترونية، وعقد الندوات بين الطلاب وأساتذتهم عبر شبكات الاتصال الحديثة.

تطوير المهارات الذاتية، عن طريق إنتاج شرائط فيديو لمقابلات متعددة، وتعليم الطالب كيفية إجراء المقابلة والتفاعل مع الشخص المطلوب مقابلته وكيفية توجيه الأسئلة الصحيحة للحصول على المعلومات الصحيحة، كما يمكن تعليم الطالب كيفية التعامل مع الآخرين الذين قد يكونون مختلفين ثقافيا وذهنيا، عن طريق استخدام برامج جاهزة في هذا الشأن.

تطوير مهارات الإتصال، بتنمية المهارات الكتابية، ومهارات العرض باستخدام بعض البرامج الجاهزة، ومهارات عرض المعلومات المرئية والبيانية. كما يمكن تعلم مهارات التحدث، والإنصات عن طريق تسجيل ما يقدمه الطلاب على شرائط فيديو، وعرضها والتعليق عليها من قبل المعلم.

التدريب الميداني: إن استخدام أدوات التدريس النظرية لا يكفى إلى رفع مستوى التأهيل العلمي للطالب إلى المستوى المرغوب ما لم يتبع بالتدريب، والذي من خلاله يستطيع الطالب تطبيق وتنفيذ المعرفة التي اكتسبها ضمن البرامج النظرية، وبالتالي فإن وضع برنامج تدريبي فعال له إيجابية كبيرة على مخرجات هذا النظام التعليمي إن تم التخطيط له بشكل جيد¹.

¹ - عبد الله سليمان بن صالح، تفاعل الإتجاهات الحديثة للتعليم والتأهيل المحاسبي بين جودة المخرجات المحاسبية ومتطلبات سوق العمل بالدول العربية في ضوء التوجه نحو تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، المؤتمر العربي السنوي الأول "واقع مهنة المحاسبة بين التحديات والطموح" بغداد العراق، 16-17 أفريل 2014، ص.32.

إنشاء معاهد متخصصة في التعليم المحاسبي سواء العمومية منها أو الخاصة، وتعميم ذلك عبر تراب الوطن.

تيسير الحصول على الإعتماد لولوج مهنة المحاسبة خاصة وأن هناك نقص ملحوظ في عدد الإطارات الكفاءة والشغيلة في الميدان.

تفعيل الإتفاقيات بين مؤسسات التعليم المحاسبي والمؤسسات الإقتصادية من أجل تلقين الطالب التكوين بشقيه، النظري والعملي، حتى تكون مخرجات نظام التعليم المحاسبي على درجة عالية من الكفاءة.

على مستوى الجامعات والمعاهد المتخصصة في التعليم المحاسبي، ينبغي الإهتمام بالتخصص بالنسبة للأساتذة المكلفين بتدريس المقاييس المحاسبية، وأن يكونوا على دراية وخبرة لا بأس بها بالمحتوى الذي يقدمونه للطلبة.

خاتمة:

نستخلص مما سبق أنه لأجل تنمية التعليم المحاسبي بالجزائر لابد من إنتهاج سياسة واضحة تعنى بالتكوين كأولوية لتساير الإصلاح الذي باشرته الدولة في ما يتعلق بالتطبيق والمهنة. وذلك من خلال الدمج بين التكوين النظري والتطبيقي، وتفعيل العلاقة ما بين الجامعة والمتعاملين الإقتصاديين بهدف تدريب للطلاب أثناء وبعد استكمال الدراسة النظرية خلال سنوات التكوين. بالإضافة إلى إنشاء مخبر متخصصة في العمل المحاسبي، ولما لا مكاتب خبرة تابعة للكليات تكون فرق العمل فيها الطلبة تحت إشراف الفرق البيداغوجية، بحيث يحاول الطالب من خلالها توظيف المعارف النظرية المكتسبة ميدانيا في حالات واقعية وتكون الإستفادة من خدماتهم للأطراف أصحاب المصالح من أعوان اقتصاديين ومصالح الدولة، وبالتالي نساهم في تغطية إحتياجات سوق العمل وننمى مهارات الطلاب، ويكون هناك مردود مالي لمؤسسات التعليم.

كما يتطلب الأمر تحديث وتطوير المناهج المحاسبية ومفرداتها بحيث تغطي أحدث المستجدات من المعلومات في مجال التخصص، وكذلك أساليب التدريس المستخدمة يجب تطويرها بحيث تعني لدى الطلاب المهارات المعرفية والسلوكية والتنظيمية، وتتحول من التركيز على التلقين إلى التركيز على الإبداع من خلال استخدام استراتيجيات فاعلة كالمشروعات البحثية، أسلوب حل المشكلات، وعرض هذه المشكلات والحالات العملية التي تحتاج إلى مناقشة وتحليل، وكذلك استخدام

الورقات البحثية المنشورة في الدوريات المحكمة، و استخدام أسلوب المحاكاة، وغيرها من الأساليب التي تحرك روح الحوار والمشاركة والإبداع لدى الطالب .
وينبغي أن ينظر إلى التعليم المحاسبي والبحث العلمي والتنظيم المهني للمحاسبين على أساس أنها عناصر مكملة لبعضها البعض، والاهتمام أيضا بتوجيه بحوث التخرج نحو المشاكل والصعوبات العملية التي تتعرض لها الوحدات الاقتصادية، وهذا يتطلب توفير البيانات اللازمة حتى تساهم البحوث العلمية في حل مشاكل التطبيق العملي.

المراجع:

- زياد هاشم السقا، خليل إبراهيم الحمدان، دور التعليم الإلكتروني في زيادة كفاءة وفعالية التعليم المحاسبي، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد2، 2012. رندة عطية بوفارس، التعليم المحاسبي المهني وسبل تطويره.
 - شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، مكتبة الشركة الجزائرية-بوداود، الجزائر، 2008.
 - عبد الله سليمان بن صالح، تفاعل الإتجاهات الحديثة للتعليم والتأهيل المحاسبي بين جودة المخرجات المحاسبية ومتطلبات سوق العمل بالدول العربية في ضوء التوجه نحو تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، المؤتمر العربي السنوي الأول "واقع مهنة المحاسبة بين التحديات والطموح"، بغداد، العراق، 16-17 أفريل 2014. العدد 07 من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ 28 صفر عام 1432 هـ الموافق ل02 فبراير سنة 2011.
 - عبد المنعم عمر أبو جناح، واقع التعليم المحاسبي في ليبيا ومتطلبات سوق العمل.
 - مدني بن بلغيث، فريد عوينات، الإصلاح المحاسبي في الجزائر-دراسة تحليلية تقييمية.
 - نعيم حسني دهمش، غسان دعاس، عفاف أبوزر، أنظمة وتكنولوجيا المعلومات في التعليم المحاسبي في الجامعات الأردنية-مرحلة البكالوريوس، المؤتمر العلمي الأول لقسم المحاسبة (المحاسبة في عصر المعلوماتية:واقع وتحديات)، أيام 12-13/10/2004، جامعة مؤتة، الأردن.
- Collection de gestion,النظام المحاسبي المالي, Editions Pages Bleues, 2008.

مواقع الأنترنت:

1. http://www.ascasociety.org/news.aspx?id=974&group_key=news&lang=ar
2. <http://www.startimes.com/?t=23219171>